بحث حول تطبيق التعليمات المعدّلة لمنح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عاماً في الأردن: وجهات نظر من الميدان

كانون أول 2022

Save the Children
إنقاذ الطفل

رسمة الغلاف مساهمة من مريم إحدى الفتيات المشاركات في برامج مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن

شكر وتقدير

تتقدّم مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن من المجلس الأعلى للسكان ومركز العدل للمساعدة القانونية بخالص الشكر والتقدير على إثرائهم للمعلومات اللازمة لتصميم أهداف الدراسة وتطوير الاستبيانات. كما نتقدم بشكر خاص لدائرة قاضي القضاة- المحكمة الشرعيّة، ومؤسسات المجتمع المدني، والخبراء والممارسين الذين دعموا عمليّة تحليل النتائج وتفسيرها. ونتقدم كذلك بتقدير خاص لشركة نماء للاستشارات الاستراتيجية لدعمها المهني خلال فترة تصميم الدراسة وتنفيذها.

بدعم من:

تم إنجاز هذه الدراسة بفضل الدعم المالي المقدّم من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA).

المحتويات

خلفيّة الدراسة	**4**
إحصائيات زواج الأطفال في الأردن	**4**
لمحة عامة عن تعليمات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عامًا	**5**
1. متطلبات قيام المحكمة بالنظر في الأمر	5
2. تطبيق الاستثناءات وفقًا لقانون الأحوال الشخصية المعمول به والتعليمات ذات الصلة	5
المشكلة وهدف الدراسة	**6**
المنهجية	**6**
الملف الشخصي للعيّنة	**7**
قيود الدراسة	**8**
هل كانت التعليمات فعّالة في توفير المزيد من تدابير الحماية والوقاية؟	**9**
1. كفاءة الخاطب	9
2. الموافقة وحريّة الاختيار	10
3. الضرورة والمصلحة	11
4. فارق السن	12
5. الحالة الاجتماعيّة للخاطب	12
6. التعليم المستمر	12
7. متطلبات الفحص الطبي	13
8. موافقة الوصي القانوني	13
9. مهر المثل	13
10. .الشروط / العقد	14
11. حضور دورة ما قبل الزواج (دورة المقبلين على الزواج)	14
تصوّرات المستجيبين حول زواج الأطفال	**14**
توصيات مقترحة حول تطبيق التعليمات المعدّلة لمنح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عاماً في الأردن	**15**

خلفيّة الدراسة

ما هو زواج الأطفال؟

زواج الأطفال هو ارتباط رسمي أو غير رسمي قبل سن ال18 عامًا، وهو انتهاك لحقوق الطفل الإنسانيّة، وشكل من أشكال **العنف القائم على النوع الاجتماعي** الذي يسلب الأطفال طفولتهم. كما يعمل زواج الأطفال أيضا على **تعطيل تعليمهم**، ويؤدي إلى تعرّضهم للعنف والتمييز وسوء المعاملة.

زواج الأطفال - الزواج قبل سن الـ 18 - هو انتهاك لحقوق الأطفال الإنسانيّة، ومشكلة عالمية تشمل مختلف البلدان والثقافات والأديان والأعراق. وعلى الرغم من أن السن القانوني للزواج في الأردن هو 18 عامًا، إلا أن القانون يسمح بالعديد من الاستثناءات لمن أكمل الـ 15 عاماً من عمره ولم يكمل الـ 18 عاماً، وذلك حين يعتبر هذا الزواج تقتضيه المصلحة ويتضمن من تحقيقه منفعة أو ردء لمفسدة، وبعد ضمان الحصول على الموافقة وحريّة الاختيار.

يعتبر الأردن أن الزواج دون سن الـ 18 عامًا يمثل تحديًا كبيرًا يجب تقليصه، نظرًا للتأثيرات السلبيّة التي يفرضها؛ من حيث حرمان الأطفال من حقّهم في التعليم، ومن التمتع بمستوى حياة صحي، والرفاهية العامة، وآفاق المشاركة الاقتصادية المستقبلية.

ويتجلى ذلك في قرار مجلس الوزراء بتبني توصيات دراسة زواج الأطفال التي أعدها المجلس الأعلى للسكان عام 2017[1]، **وإصدار تعليمات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن ال18**، لتنظيم منح الموافقات الاستثنائية المنصوص عليها بموجب الفقرة (ب) من المادة (10) من قانون الأحوال الشخصية الذي دخل حيّز التنفيذ اعتبارًا من 1 آب 2017.

إحصائيات زواج الأطفال في الأردن

خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 2010-2021، ووفقًا لإحصائيات دائرة قاضي القضاة- المحكمة الشرعيّة المدرجة أدناه، تفاوت عدد حالات زواج الأطفال، وبلغ معدّلها ما يقارب الـ 13% من إجمالي حالات الزواج في الأردن.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد حالات زواج الأطفال: الذكور دون سن ال18	152	211	267	272	386	372	334	299	284	295	194	241
عدد حالات زواج الأطفال: الإناث دون سن ال18	8,042	8,093	8,859	9,618	10,834	10,866	10,907	10,434	8,226	7,224	7,964	8,037
إجمالي عدد الزيجات دون سن ال18	**8,194**	**8,304**	**9,126**	**9,890**	**11,220**	**11,238**	**11,241**	**10,733**	**8,510**	**7,519**	**8,158**	**8,278**
نسبة التغيير		1%	10%	8%	13%	0.2%	0.0%	%-5	-21%	-12%	8%	1.5%
إجمالي عدد الزيجات	61,771	64,257	70,400	72,860	81,209	81,373	81,343	77,700	70,734	67,696	67,389	75,360
نسبة التغيير عن العام السابق		4%	10%	3%	11%	0.2%	0.0%	-4.5%	-9.0%	-4.3%	-0.5%	12%
نسبة زواج الأطفال من إجمالي الزيجات في الأردن	13%	13%	13%	14%	14%	14%	14%	14%	12%	11%	12%	11%

المصدر: إحصائيات دائرة قاضي القضاة- المحكمة الشرعيّة.

1 https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/HPC%20Child%20Marriage%20Eng.pdf

بحسب الجدول أدناه، فإن نسبة انتشار زواج الإناث تحت سن ال18 تتفاوت بشكل واضح بين المحافظات، حيث بلغ معدّلها خلال الأعوام 2019-2021 ما يقارب ال28% في عمان، و 20% في إربد والزرقاء، و 12% في المفرق.

معدّل التوزيع النسبي لعدد زيجات الأطفال بين الإناث التي تم تسجيلها في الأردن خلال الفترة 2019- 2021، موزعة حسب المحافظة

	محافظة											
	عمان	البلقاء	الزرقاء	مادبا	اربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة
متوسط	28.0%	5.8%	20.0%	3.1%	20.2%	12.2%	3.7%	1.4%	2.1%	0.4%	1.7%	1.5%

المصدر: إحصائيات دائرة قاضي القضاة- المحكمة الشرعيّة.

منذ اندلاع الصراع في سوريا في العام 2011، والأردن تحت تأثير التدفق الهائل للاجئين السوريين، حيث أثّر تدفق النازحين والتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الأردن على عدد حالات زواج الأطفال خلال السنوات الماضية. ولقد أشارت الدراسة التي قام بها المجلس الأعلى للسكان حول زواج الأطفال لعام 2017 إلى حدوث زيادة كبيرة في نسبة عدد حالات الزواج المسجلة للسوريات دون سن الـ 18 عاماً خلال الفترة الواقعة ما بين 2011-2015، وذلك مقارنة بالنسب الوطنية. وارتفعت النسبة من 12% من إجمالي عدد الزيجات المسجلة للسوريين في الأردن عام 2011 إلى 18.4% عام 2012، ثمّ إلى 25% عام 2013، و 32.3% عام 2014، واستمرت هذه الزيادة حتى عام 2015، حيث بلغت ما نسبته 34.6%. وهذا يشير إلى أن ثلث السوريات اللواتي تزوجن في العام 2015 كانت أعمارهن تقل عن الـ 18 عاماً، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 13.4% على المستوى الوطني في الأردن. كما يوضح الجدول أعلاه أيضاً أن نسبة زواج الأطفال بدأت في الارتفاع في العام 2011، وهو ما يتزامن مع تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن.

لمحة عامة عن تعليمات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عامًا

للسيطرة على ظاهرة زواج الأطفال، عملت الحكومة في شهر تموز من العام 2017 على إصدار تعليمات لمنح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عامًا، لتنظيم منح موافقات الاستثناء المنصوص عليها بموجب الفقرة (ب) من المادة (10) من قانون الأحوال الشخصية. وفيما يلي لمحة موجزة عن هذه التعليمات.

1. متطلبات قيام المحكمة بالنظر في الأمر

تناولت التعليمات استثناءات منح الإذن بالزواج لمن هم بين سن الـ 15 و18 عاماً، وتضمنت أحكامًا تسمح بوجود حد أعلى لفارق السن بين الزوج والزوجة لا يزيد عن 15 عاماً، شريطة ألا يكون الزوج المحتمل متزوجًا وأن يكون قادراً مالياً على الإنفاق، وألا يمنع هذا الزواج الفتاة من متابعة تعليمها، وغير ذلك من الأحكام والشروط.

وبشكل أكثر تحديدًا، نصّت تعليمات المادّة (3) على امتلاك القاضي للسلطة التقديرية لمنح الموافقة على زواج من أكمل سن الـ 15 ولا يزال تحت سن الـ 18 عامًا، عندما يعتبر هذا الزواج ضرورياً لتحقيق المصلحة الفضلى. كما تضمنت التعليمات أيضاً قيام المحكمة الشرعية الابتدائية بأخذ التالي في عين الاعتبار عند منح حجة الإذن بالزواج:

1. يجب على الزوج المحتمل إثبات كفاءته لخطيبته وفقًا لأحكام المادة 21 من قانون الأحوال الشخصية.
2. أن يتحقق القاضي من حصول الموافقة وحريّة الاختيار.
3. يجب على المحكمة التحقيق والتحقّق من الضرورة التي تقتضيها المصلحة وما تتضمنه من تحقيق منفعة أو رد مفسدة وبما تراه مناسبًا من أدوات التحقق.
4. يجب ألا يتجاوز فارق السن بين الطرفين الـ 15 سنة.
5. أن يكون الخاطب غير متزوج.
6. لا ينبغي أن تكون هذه المناسبة سببًا للتسرب من المدرسة.
7. إثبات قدرة الخاطب على دفع المهر وتجهيز بيت الزوجية.
8. تقديم مستند الفحص الطبي المعتمد.

2. تطبيق الاستثناءات وفقًا لقانون الأحوال الشخصية المعمول به والتعليمات ذات الصلة

تنص التعليمات على وجوب إحالة جميع طلبات الموافقة على زواج القاصرات، المقدّمة إلى المحاكم الشرعية في الأردن، إلى مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لدراستها ومراجعتها، حتى يتم إصدار القرار (الموافقة/ الرفض) بناءً عليها.

المشكلة وهدف الدراسة

لا يـزال انتشـار ظاهـرة زواج الأطفـال مرتفعاً، إذ أنه يشـكل حوالـي 12% من إجمالي الزيجات التـي تحدث في الأردن وفقاً لإحصائيات العام 2021.

وفـي حيـن أن عـدد حالات زواج الأطفال قد انخفض بشـكل مطـرد بعد إصدار التعليمات ليصل إلـى 7,519 في العام 2019 (بعـد أن وصـل إلـى 11,241 فـي العام 2016)، إلا أن أرقام الأعوام -2020 2021 تظهر أن حالات زواج الأطفال قد بدأت في الارتفاع مرة أخرى.

إضافـة إلـى ذلـك، أظهر اسـتعراض إحصائيات دائـرة قاضي القضاة المتعلـق بالموافقات الممنوحة لـزواج القاصرات أنـه قـد تـم الموافقة علـى 95% من الطلبات من قبل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسـري وفقًا للجـدول أدناه (المرجع الورقي لمركز العدل للمساعدة القانونيّة):

	2017	2018	2019	2020
عدد زواج القاصرات	10434	8226	7224	7964
مجموع الحالات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري	1029	6745	7729	6739
إجمالي الحالات التي لم تتم إحالتها إلى مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري	9405	1419	العدد غير متوفر في بيانات التقرير السنوي	1225
عدد الموافقات	842	6483		6401
عدد حالات الرفض	187	252		339
نسبة الموافقات	82%	96%		95%

المصدر: إحصائيات دائرة القضاء الشرعي الأعلى.

يشير ذلك إلى أن الاتجاه العام لمنح الإذن ليس قائماً على أساس الاستثناء، خلافاً لما قصده المشرّع من التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية والتعليمات التي تمّ إصدارها. في الواقع، فإن عدد الموافقات قد شكل نسبة أعلى نتيجة للموافقة على بعض الطلبات قبل إحالتها إلى مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري. على سبيل المثال، كان العدد الإجمالي لحالات زواج الأطفال في العام 2020 هو 7964، وقد تم الموافقة على 6401 حالة فقط من قبل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، مما يعني أنه قد تمّ الموافقة على 1563 حالة (20%) قبل إحالتها إلى مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، نظرًا لكون قرار إحالة الطلب إلى هذه المكاتب هو قرار خاضع لتقدير المحكمة، إلى جانب كونه اختياري.

وعليه، وبعد أربع سنوات من صدور التعليمات، يبقى هنالك سؤال مهم: هل كانت التعليمات فعّالة في توفير المزيد من إجراءات الحماية للأطفال؟

لمخاطبة السؤال أعلاه وفهم منظور الفتيات وعائلاتهن بشكل أفضل حول التنفيذ العملي للتعليمات على أرض الواقع، قامت مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن بإجراء استطلاع للرأي لجمع المعلومات من أحد الميادين التي تطبّق بها التعليمات، وذلك بناءً على وجهة نظر الفتيات وأسرهن.

المنهجية

تم إجراء مزيج من مسح التصورات والمقابلات مع المستجيبين الرئيسيين بهدف جمع البيانات وتحليلها.

فيما يتعلّق بإجراء المسح لفهم التصوّرات، تم تصميم استبيانين منفصلين على النحو التالي:

- استبيان لمقابلة مجموعة من الإناث اللواتي تزوجن دون سن الـ 18 بين الأعوام 2018 و2021.
- استبيان لمقابلة أولياء أمور الإناث اللواتي تزوجن دون سن الـ 18 سنة بين الأعوام 2018 و2021.

تم تضمين مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة للسماح بإجراء فحص شامل، بالإضافة إلى التحليل الكمّي والنوعي. وقامت مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن بتكليف شركة نماء للاستشارات الاستراتيجية للقيام بتصميم أدوات المسح وجمع البيانات والجدولة والتحليل. ولقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات الهاتفية بمساعدة الكمبيوتر (CATI) والمقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر (CAPI).

وكون الدراسة قد هدفت إلى الوصول إلى فئة مستهدفة محدّدة (الإناث وأولياء أمور الإناث اللواتي تزوجن بعد صدور التعليمات)، فقد تم اعتماد نهج كرة الثلج لأخذ العينات من قائمة من الأشخاص الذين شاركوا من برامج مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن والشركاء الميدانيين في المحافظات.

الملف الشخصي للعيّنة

تم إجراء مقابلات مع ما مجموعه 132 مشاركاً من كل من الأشخاص الذين شاركوا في برامج مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن والشركاء الميدانيين في المحافظات، وذلك كما يلي:

الإناث اللواتي تزوجن دون سن ال18 بين الأعوام 2018 و2021.	75 مقابلة
أولياء أمور الإناث اللواتي تزوجن دون سن ال18 بين الأعوام 2018 و2021.	57 مقابلة
المجموع	132

الملف الشخصي لعيّنة الإناث اللواتي تزوجن دون سن الـ 18 بين الأعوام 2018 و2021.

- كان توزيع العينة حسب الجنسية على النحو التالي:

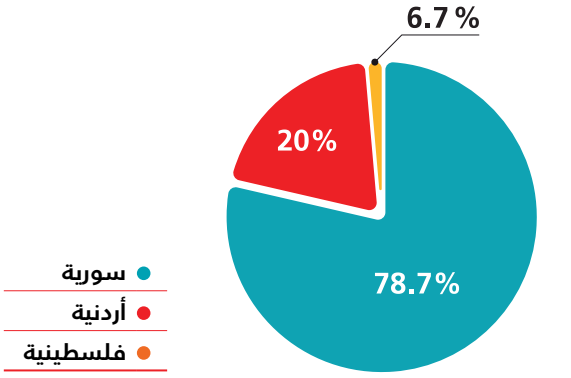

- كان توزيع العينة حسب المحافظة كما يلي:

محافظة	%
عمان	37
المفرق	27
إربد	15
الزرقاء	8
الكرك	7
البلقاء	5
مادبا	1
المجموع	100

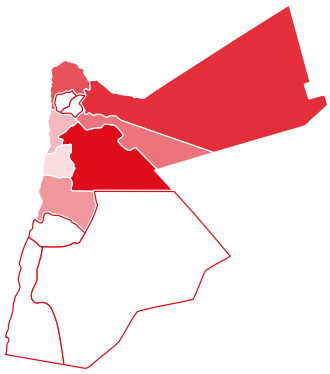

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار العينة قد ركز على المحافظات التي سجلت أكبر عدد من حالات زواج الأطفال وفقاً للإحصائيات التي تم نشرها. (مرفق 1)

- **توزيع العينة حسب العمر وقت حصول الزواج**

يوضح الجدول المجاور توزيع الإناث المستجيبات حسب أعمارهن عند الزواج. وليس من الواضح في ظل أي ظروف قد حصل زواج المستجيبتان اللتان أشارتا إلى حصوله في سن الـ 14، نظرًا لعدم الامتثال للقانون.

من حيث عمر الزوج وقت الزواج، فإن غالبية المستجيبات (72%) أفدن أن عمر الزوج كان تقريباً بين 20- 24 عامًا، فيما أفادت ما نسبته 21.4% منهنّ إلى أن أزواجهن كانوا فوق سن ال 25 عاماً.

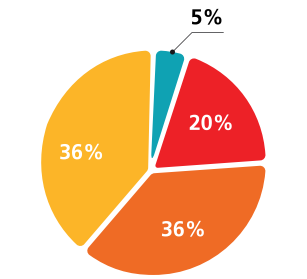

عمر الزوج عند الزواج

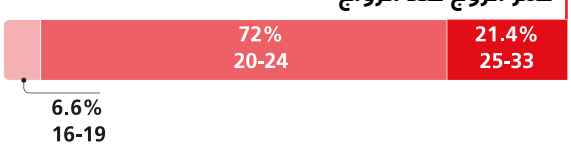

- **صلة القرابة مع الزوج**

أشارت غالبية المستجيبات (57%) إلى عدم وجود صلة قرابة مع الزوج، ومن بين اللواتي أفدن بوجود صلة قرابة؛ فإنّ الغالبية (66%) كانوا من أبناء العموم، و(28%) من درجات القرابة البعيدة، و (6%) من أقارب أنسباء الوالدين أو الأشقاء.

هل لديك صلة قرابة مع زوجك؟

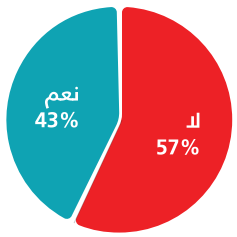

عينة من الملف الشخصي لأولياء أمور الإناث اللواتي تزوجن دون سن الـ 18 عامًا بين الأعوام 2018 و2021.

- **كان توزيع العينة حسب المحافظة كما يلي:**

المحافظة	%
عمان	35
المفرق	33
اربد	11
الزرقاء	7
الكرك	5
بلقاء	7
مادبا	2
المجموع	100

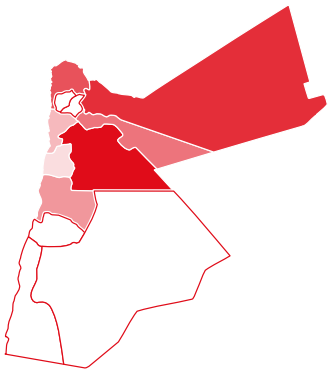

- **توزيع العينة وفقاً للعلاقة الأسرية مع الفتاة المتزوجة تحت سن ال18**

- **توزيع العينة حسب الوصاية الشرعيّة في العائلات**

قيود الدراسة

يجب أخذ قيود الدراسة في عين الاعتبار عند مراجعة وتفسير الاستنتاجات والنتائج. وبناءً عليه، فإن قيود الدراسة الرئيسية هي كما يلي:

- عيّنة الدراسة الاستقصائية هي عبارة عن عيّنة إرشادية فقط وليست نموذجيّة، حيث أجريت هذه الدراسة لفهم التصورات المتعلقة بزواج الأطفال وإجراءات الحماية المعمول بها، وذلك بعد إصدار تعليمات منح إذن الزواج لمن هم دون سن الـ 18 عامًا من الأشخاص الذين شاركوا في برامج المؤسسة والمنظمات المجتمعيّة الشريكة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة لإجراء مسح على المستوى الوطني في حال رغبة صانعي القرار بجمع أدلة قويّة من الميدان لإثراء عمليّة تطوير التوصيات المتعلّقة بالقانون.
- كما شكّلت إجابات الإناث بالنيابة عن الأوصياء قيودًا، نظرًا لأن الوصي هو الأب عادةً، وهو الشخص الذي يرافق الابنة إلى المحكمة الشرعيّة أثناء إجراءات الزواج. وفقًا لذلك، تمّ فقط تضمين أسئلة محدّدة في التحليل لغايات المقارنة و/ أو التحقق.
- طبيعة الموضوع نفسه وما يرتبط به من احتماليّة إيجاد المستجيبات صعوبة في التحدّث عنه بصراحة وحريّة.
- التحيزات القائمة على توقعات المجتمع ككل وتوقعات الباحث، عوضاً عن التجربة الفعليّة للمستجيبة.

وعلى الرغم من وجود العوامل المذكورة أعلاه، إلا أنها لا تقلّل من أهميّة النتائج والأفكار التي قدّمتها الردود والإجابات.

هـل كانـت التعليمات فعّالة فـي توفير المزيـد من تدابير الحماية والوقاية؟

يبحـث هـذا القسـم في تصورات الإناث وأسـرهن المتعلّقة بتطبيـق التعليمات من قبل المحاكـم المختصة عند منح الموافقـة علـى حجـة الإذن بالـزواج، وإبـرام متطلبـات الـزواج القانوني للإناث دون سـن الــ 18 عاماً خـلال الأعوام 2018-2021.

ويعـرض القسـم التالي نتائج مسـح التصورات بين المسـتجيبات فيما يتعلق بفهمهن لمسـتوى تطبيـق المتطلبات المذكورة أعلاه.

1. كفاءة الخاطب

تنـص المـادة 21 مـن قانـون الأحوال الشـخصية على أن يكـون الخاطب كفؤاً دينيـاً ومادياً. ومن حيث الكفـاءة المادية، ينـص قانـون الأحـوال الشـخصية علـى أن الخاطـب يجـب أن يكـون قـادرًا على دفـع المهـر وأن تتوفر لديـه الإمكانيات الماليـة اللازمـة لإعالـة الزوجـة. وقـد تم توضيح ذلك أيضًـا في التعليمات التـي تنص على وجوب تقديـم الدليل فيما يتعلق بقدرة الزوج على تغطية نفقات المعيشة ودفع المهر وتوفير منزل الزوجيّة.

فيما يتعلّـق بالتحقّـق مـن الكفـاءة الدينيـة، وبينمـا أفـاد 45.6% مـن أولياء الأمـور أن القاضـي لم يتأكد مـن أن الزوج متديّـن، فقـد أكّـدت مـا نسـبته أكثـر مـن 77% من المسـتجيبات أن القاضي قـد تأكد من الكفـاءة الدينيـة للخاطب من خلال سؤال الخاطب عن الصلاة والصيام، وسؤال الأقارب والشهود عن كفاءة الخاطب الدينية.

كيف اقتنع القاضي بكفاءة الزوج الدينيّة؟

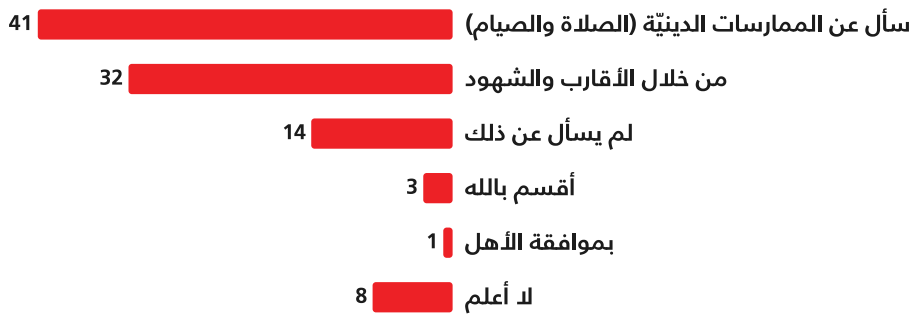

أما بالنسبة للكفاءة الماديّة، فقد غطى المسح الجوانب الثلاثة التالية:

1.1. نفقات المعيشة

عنـد تحليـل الطريقـة التـي يسـتخدمها القاضي لضمان القـدرة الماديّـة للزوج المسـتقبلي، فقد أفادت المسـتجيبات أنـه يعمـل علـى أخـذ آراء الشـهود والأقـارب بالـزوج. وبشـكل عـام، يقـوم القاضي عـادةً باعتمـاد الكلام الشـفهي أو يطلب من الزوج أن يُقسم بالقيام بذلك.

كيف اقتنع القاضي بقدرة زوجك المستقبلي على تقديم الإعالة الماليّة؟

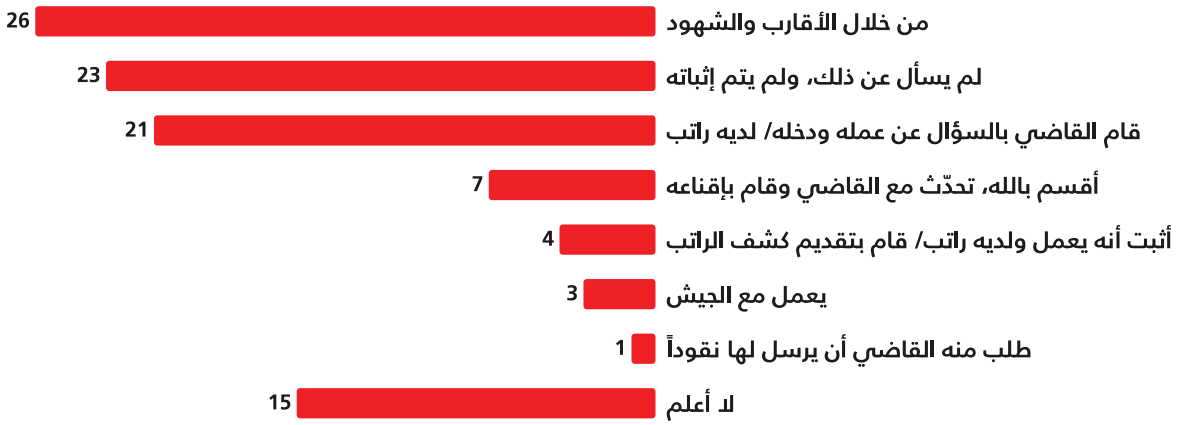

1.2.المهر

وفيما يتعلق بقدرة الزوج المستقبلي على دفع المهر، أشارت المستجيبات (31%) إلى أن المصدر الرئيسي لقيام القاضي بالتحقّق من ذلك كان عن طريق الأقارب والشهود. يوضح الرسم البياني أدناه النسبة المئوية للإجابات وفقًا لمصدر التحقق من وجهة نظر المستجيبات.

كيف اقتنع القاضي بقدرة زوجك على دفع المهر؟

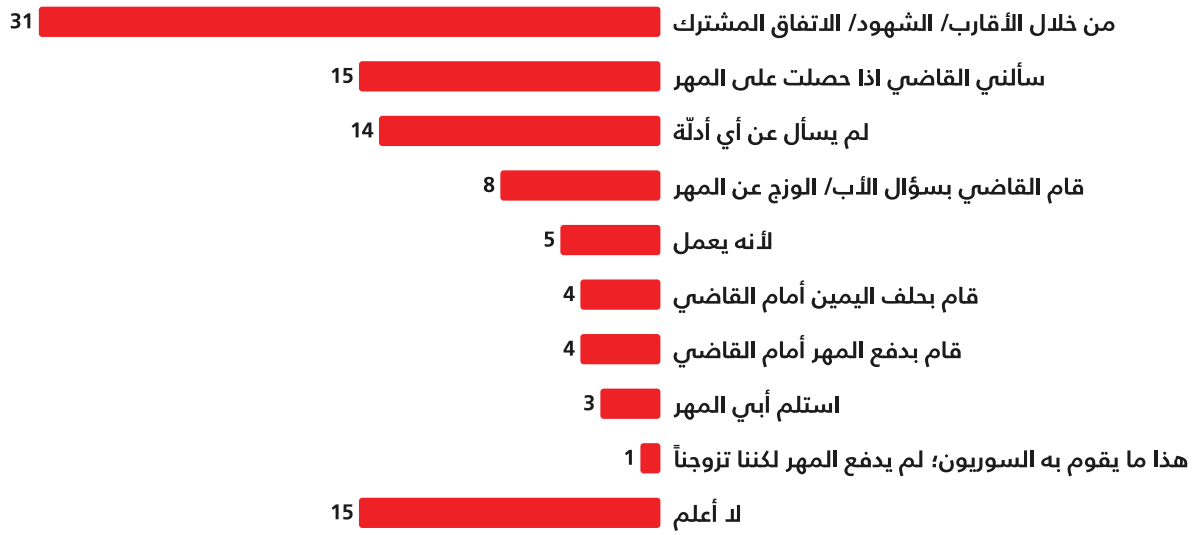

1.3.بيت الزوجية

لم تعمل القوانين على تحديد المقصود بتوفير منزل الزوجية بشكل واضح، وبالتالي فإن نوع الإثبات المطلوب أيضاً غير واضح. لذا، وللتمكّن من بناء فهم أفضل للظروف المعيشيّة الخاصة بالفتيات اللواتي تمّت مقابلتهن، قمن بسؤالهنّ عن سكنهن وما إذا كان مستقلاً أو مشتركًا.

أشارت نصف المستجيبات تقريباً (49%) إلى أنهن يقمن في منزل عائلة الزوج أو منزل عائلتهن، بينما يستأجر 47% من الأزواج منزلهم المستقل، فيما أوضحت 4% فقط من العينة بأنها تمتلك منزلها الخاص.

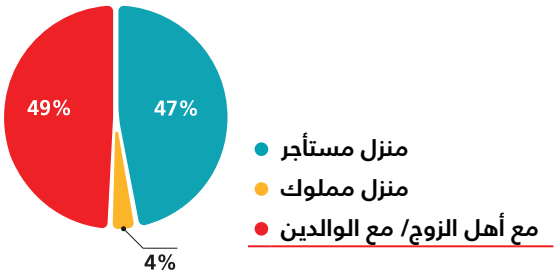

2. الموافقة وحريّة الاختيار

سُئلت المستجيبات عما إذا تم طلب موافقتهن قبل الزواج، فأشارت غالبيتهن (93.2%) إلى أنه قد تم سؤالهن عما إذا كنّا قد وافقن على الزواج ، بينما أشارت (6.7%) منهن إلى أنه لم تتم استشارتهن أو أخذ موافقتهن المسبقة.

قام الاستطلاع أيضًا بالكشف عمّا إذا كان القاضي قد سأل المستجيبات، على انفراد، عن موافقتهنّ على الزواج. ولقد أشارت (76%) من المستجيبات إلى قيام القاضي بطلب موافقتهن على انفراد، بينما أفادت (24%) منهن أن القاضي لم يتشاور معهن على انفراد.

هل تم طلب موافقتك قبل الزواج؟؟

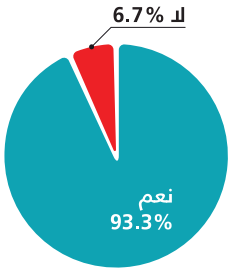

3. الضرورة والمصلحة

عندما سئلت المستجيبات عن الضرورة الكامنة وراء الزواج، أشارت غالبيتهنّ (33%) إلى أن ذلك يرجع إلى العادات والتقاليد، في حين احتلّ القدر وصلة القرابة المرتبة الثانية (19%)، يليه الحب، والزوج المناسب، والرغبة الشخصيّة (15%). وتجدر الإشارة إلى أن «لا أعرف» و «لا يوجد سبب» قد شكّلتا مجتمعتين ما نسبته (15%) من الإجابات، في حين شكّلت «ظروف الأسرة» و «الوضع الاقتصادي ما نسبته (18%) من الإجابات.

كيف قمت بتبرير الزواج تحت سن ال18 للقاضي؟

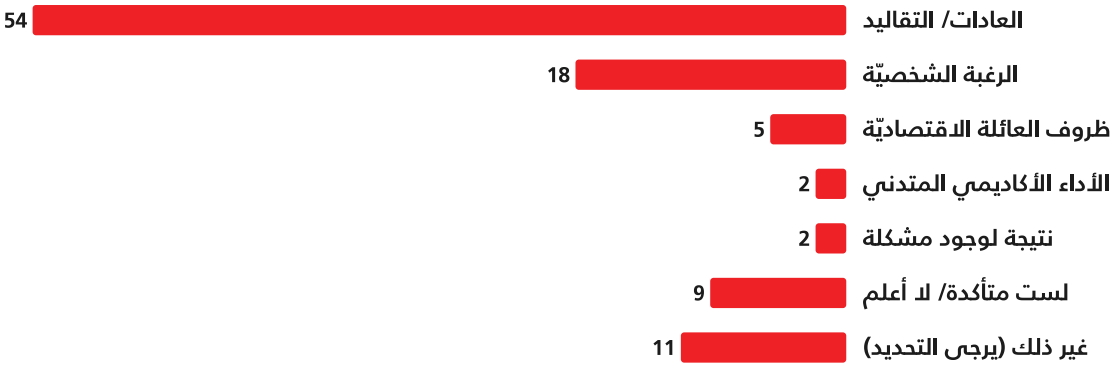

وبالمثل، عندما سُئل أفراد الأسرة عن ضرورة الزواج وكيف يبررونه للقاضي، كانت العادات والتقاليد هي السبب الرئيسي الذي أشار إليه 54% منهم، تليه الرغبة الشخصية للفتاة (18%).

ما الضرورة التي دفعتك إلى الزواج في هذا العمر؟

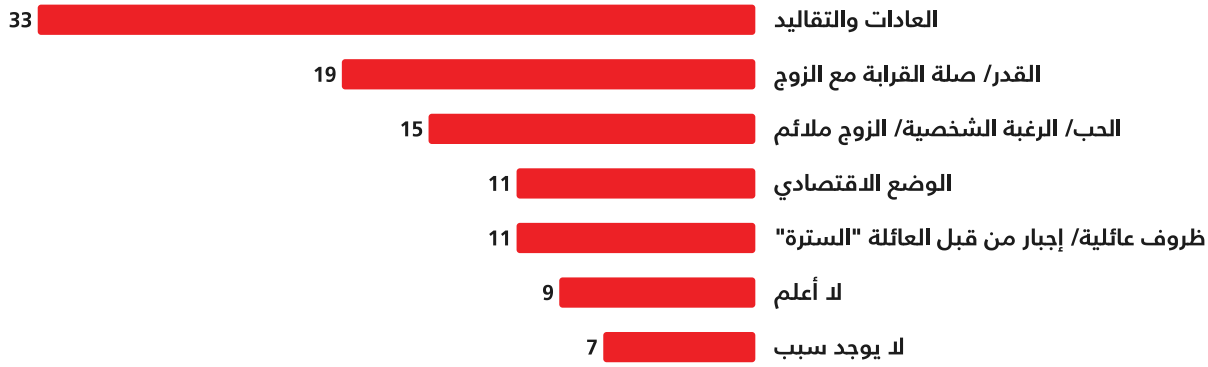

هل طلب القاضي وثائق تثبت وجوب الزواج

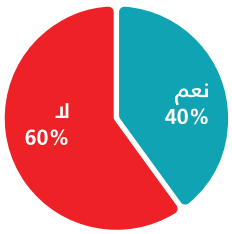

سُئل المستجيبون عن نوع الإثبات الذي طلبته المحكمة لإثبات ضرورة طلب استثناء للحصول على إذن بالزواج. وبشكل عام، يمكن ملاحظة وجود بعض الغموض حول فهمهم لما هو مطلوب، أو ما تمّ تقديمه للتحقّق من ذلك. على سبيل المثال، أشارت ما نسبته حوالي 60% من إجابات أفراد الأسرة إلى أنّ القاضي لم يطلب أي وثائق أو دليل بخصوص الضرورة الكامنة وراء الزواج.

عندما سُئلت المستجيبات عن نوع الوثائق التي تم تقديمها للمحكمة كدليل على الضرورة المعلنة وراء الزواج، قالت الأغلبية (42%) أن المحكمة طلبت وثيقة الهويّة الشخصيّة، أو بطاقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو جواز السفر، بينما أفادت (32%) منهن إلى أنه لم يتم طلب أي وثائق من قبل المحكمة. كما أشارت إجابات أفراد الأسرة إلى عدم وجود فكرة واضحة لديهم حول المستندات الداعمة المقدّمة.

كما أن هناك انطباعًا عامًا بأن عملية إقناع المحكمة بضرورة طلب استثناء لم تشكل مشكلة، إذ عندما سُئلت المستجيبات عن كيفيّة اقتناع القاضي بمنح الموافقة، ذكرت الغالبية العظمى أنه لم يتم مواجهة أي اعتراض (41%)، وأنه لم يتعيّن عليهنّ إقناع القاضي بذلك (16.5%).

إجابات الإناث: ما هي الوثائق التي تم تقديمها لإثبات ضرورة الزواج؟

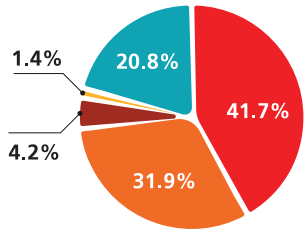

- لا أعلم
- وثيقة تسمح بزواج القصر/ موافقة المحكمة العليا
- فحص دم
- لم يطلب مني تقديم أي وثائق
- وثيقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جواز السفر/ الهوية

إجابات العائلات: ما هي الوثائق التي طلبت منكم لإثبات ضرورة الزواج؟

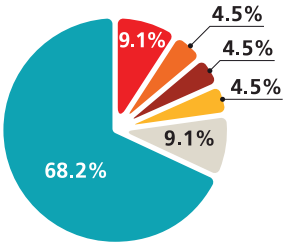

- لا أعلم
- دفتر العائلة
- موافقة من وزارة الداخلية
- سجلات عدم محكوميّة
- أوراق الفتوى
- وثيقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جواز السفر/ الهوية

4. فارق السن

تنص القوانين على ألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين عن الـ 15 عاماً. وعند سؤالهنّ عن فارق السن بينهنّ وبين أزواجهنّ، أشارت جميع الإجابات تقريبًا (97%) إلى أن الفرق كان أقل من 15 عاماً، فيما أشارت اثنتان من المستجيبات إلى أن فارق السن كان أكثر من 15 عاماً، وحين سُئلتا عما إذا كان القاضي قد طلب أي تفسير؛ أشارت كلاهما إلى أن هذا لم يكن ضروريًا لأن القاضي لم يطلب أي شيء.

5. الحالة الاجتماعيّة للخاطب

وعلى صعيد الحالة الاجتماعية للخاطب، أشارت غالبية المستجيبات (92%) إلى أن زوجهنّ المستقبلي كان أعزباً وقت الزواج، بينما أشارت (8%) منهنّ إلى أنّه كان مطلقاً.

6. التعليم المستمر

التحقت غالبيّة الإناث اللواتي تمّت مقابلتهن بالمدرسة بانتظام قبل الزواج، ولقد شكلت المرحلة الابتدائية أعلى نسبة (71%)، يليها الثانويّة (19%)، في حين أن (8%) منهنّ لم يتلقين أي تعليم (أميّات)، و(2%) منهنّ لم يعرفن الإجابة على ذلك.

هل كنت تذهبين إلى المدرسة بانتظام قبل الزواج؟

وفيما يلي الأسباب الأكثر ذكرًا لعدم الذهاب إلى المدرسة قبل الزواج:

رفض الوالدين وظروف الأسرة	25%
عدم اهتمام الفتاة بإكمال التعليم	25%
المسافة بين مكان الإقامة والمدرسة	21%
الأداء الأكاديمي المتدني	8%

عندما سُئلت المستجيبات عمّا إذا كان القاضي قد طلب أي ضمانات حول قيامهنّ بمواصلة تعليمهنّ بعد الزواج، أشارت الغالبيّة (84%) إلى أن القاضي لم يطلب أي شيء، بينما ذكرت (8%) منهنّ أن القاضي سألهن إن كنّ سيواصلن تعليمهنّ، ولقد تعهّدن بالقيام بذلك.

بعد الزواج، أفادت 8% فقط من الإناث اللواتي تمت مقابلتهنّ (6 فتيات) أنهنّ واصلن تعليمهنّ، بينما تسربت الغالبية من المدرسة (92%)، وكان السبب الأكبر وراء ذلك هو مسؤوليات الزواج (46%)، يليها رفض الزوج لذلك (13%)، وعدم اهتمام الفتاة بمتابعة تعليمها (12%).

هل واصلت الالتحاق بالمدرسة بعد الزواج؟

كيف أثبت للقاضي أنك ستكملين تعليمك؟

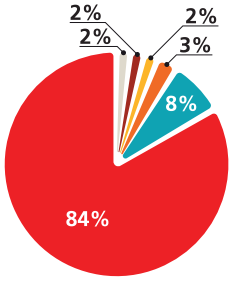

- لم يسأل/ لم أقدم أي دليل على ذلك
- لست مهتمة بإكمال تعليمي
- أخبرت القاضي عن عدم رغبتي بإكمال تعليمي
- رفضت تضمين شروط في عقد الزواج، وسألني القاضي عن ذلك لكني رفضت عدم محكوميّة
- لا أحب الدراسة ولم يسألني عن ذلك
- سألني القاضي إن كنت سأكمل تعليمي/ تعهّدت بذلك

ما هي الأسباب الرئيسية وراء عدم إكمال التعليم بعد الزواج؟

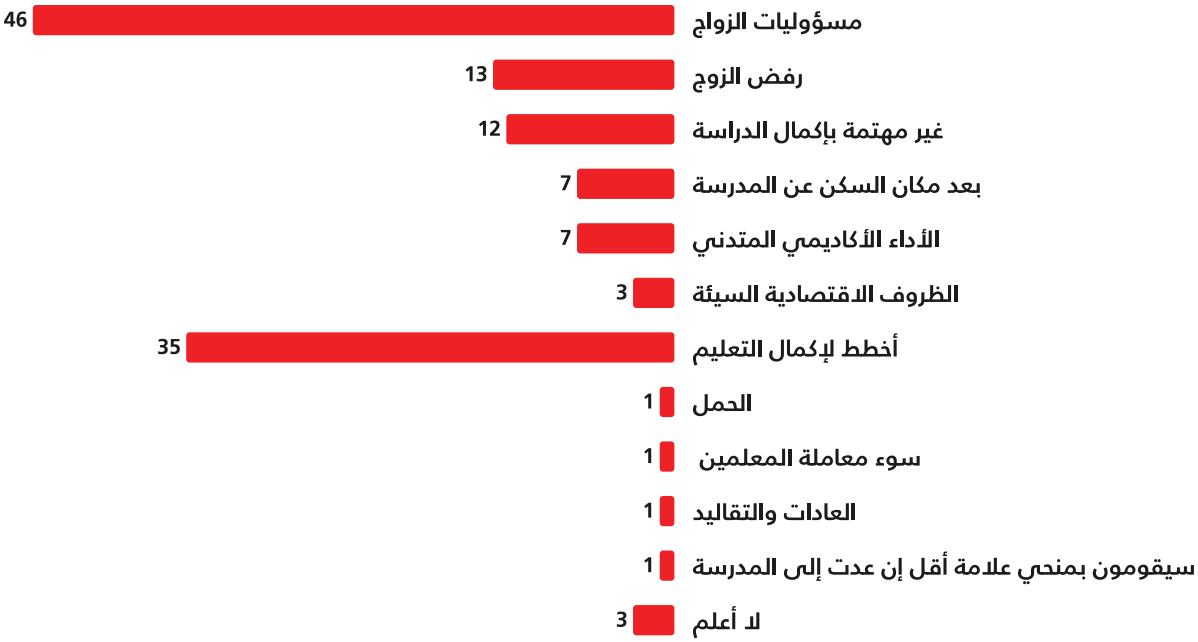

7. متطلبات الفحص الطبي

بالإضافة إلى ذلك، وكون فحص الدم للثلاسيميا أساسي لحصول الزواج، فقد أكد جميع أولياء الأمور قيام بناتهم بإجراء الفحص. ولقد أفاد واحد فقط من أصل 57 من أولياء الأمور عدم قيام القاضي بطلب نتيجة الفحص الأصلية.

8. موافقة الوصي القانوني

أما بالنسبة لموافقة الوصي القانوني، فقد أفادت جميع المستجيبات أنه تم التماسها ومنحها؛ في حين أفاد 94.7% من أولياء الأمور أنه قد تم أخذ موافقة الوصي القانوني.

9. مهر المثل

وفيما يتعلّق بالمهر، فقد نصت المادة (6) من القوانين على أنه يجب أن يكون مماثلاً لمهر المجتمع المحيط بالفتاة. ولقد أكّدت أكثر من 86% من المستجيبات وأولياء الأمور إلى أن المهر كان مماثلاً لمهر الفتيات الأخريات من حولهن.

كيف تأكد القاضي من أن مهرك مشابه لمهر الفتيات الأخريات من حولك؟

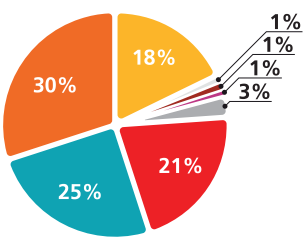

- لا أعلم
- لقد تأكدوا من ذلك
- أقسم بالله
- من خلال الأقارب والشهود
- لم يتأكد من ذلك/ لم يسأل
- سال القاضي عن المهر/ سأل والدي أو عمي
- تم منحي المهر أمام القاضي عند توقيع الاتفاقيّة
- تم ذكر المهر في الاتفاقية/ وافق كلا الطرفين على قيمة المهر

وتجدر الإشارة إلى أن القوانين لم تحدّد أي إجراءات لتحديد ما يشكّل «التكافؤ»، أو ما يخدم كوسائل للتحقق من ذلك. لذا، ولفهم كيفية قيام القضاة بالتحقق من هذا الجانب، سُئلت المستجيبات عما إذا كان القاضي قد تأكد من كون مهرهنّ مماثل لمهر الأخريات من معارفهنّ. ويوضّح الرسم البياني التالي النسبة المئوية للإجابات التي ذكرتها المستجيبات بناءً على وسائل التحقق المستخدمة، وذلك وفقًا لفهمهنّ ووجهات نظرهنّ.

10. الشروط / العقد

كون القوانين تنص على أن للفتاة حرية وضع شروطها الخاصة في عقد الزواج، فقد سُئل أولياء الأمور والإناث عما إذا كان قد تم توضيح شروط عقد الزواج لهم. وعلى الرغم من أن 79% من الإناث قد أفدن بأن القاضي أوضح لهن قدرتهن على وضع شروطهن في عقد الزواج، إلا أن 90% منهن لم يقمن بإضافة أي شروط في العقد.

هل سأل القاضي عن الشروط التي ترغبين بوضعها في عقد الزواج؟

عندما سُئلت المستجيبات عن الشروط التي كنّ سيحبّذن وضعها في عقد الزواج، فإن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المستجيبات لم يذكرن أي شرط.

بعد زواجك، ما هي الشروط التي كنت ستحبذين وضعها في عقد الزواج؟

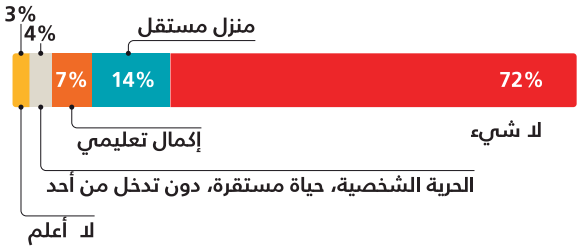

11. حضور دورة ما قبل الزواج (دورة المقبلين على الزواج)

للسماح بالزواج دون سن الـ 18 عامًا، نصت المادة (8) من التعليمات على وجوب حضور الزوجين دورة ما قبل الزواج المقدّمة من قبل دائرة قاضي القضاة. ومع ذلك، أكد 6 فقط من بين 75 مشاركًا أنهم قاموا بحضور هذه الدورات. ولقد أبلغ أولياء الأمور عن نتائج مماثلة، حيث صرح ما يقرب من 88% أن بناتهم لم يحضروا دورات ما قبل الزواج.

هل قمت بحضور دورة ما قبل الزواج المقدّمة من قبل الدائرة القضائية؟

تصوّرات المستجيبين حول زواج الأطفال

تم الحصول على تصورات كل من الفتيات وأولياء الأمور فيما يتعلّق بما يلي:

- الموافقة عن الزواج
- الفوائد أو الآثار السلبية الناتجة عن الزواج دون سن الـ 18.
- هل يوصون به أم لا.

فيما يلي ملخص لتصوراتهم وإجاباتهم، ومن المسلّم به أن هذه الإجابات تمثّل آراء الإناث وأولياء الأمور بعد 1- 3 سنوات من الزواج؛ وبالتالي، فإنه يوفر نظرة ثاقبة من حيث التصورات والآراء قصيرة المدى.

أما فيما يتعلق بمستوى الموافقة، فقد أعربت غالبية المستجيبات، 71 من أصل 75 مستجيبة، عن رضاهن عن زواجهن. ولقد تم الحصول على نتائج مماثلة عندما سُئل أولياء الأمور عن رضا بناتهم عن الزواج، حيث يعتقد 56 من أصل 57 مشاركًا أن بناتهم راضيات عن زواجهن.

وعند سؤالهم عما إذا كان الزواج دون سن الـ 18 عامًا إيجابيًا أم سلبيًا، أشار غالبية المستجيبين (53% إناث و56% من أفراد الأسرة) إلى أنهم يعتقدون أنه كان سلبيا. إضافة إلى ذلك، عند السؤال عن الأثر الإيجابي للزواج تحت سن الـ 18 عامًا، كان من المثير للاهتمام ملاحظة أن أكثر من 50% من المستجيبات و37.9% من أولياء الأمور لم يتمكنوا من ذكر أي تأثير إيجابي لزواج الأطفال.

الإناث المستجيبات: هل تعتقدين أن الزواج تحت سن ال18 أمر إيجابي أم سلبي؟

وفي حين أشارت 14% من الإجابات العائلية إلى أن العامل الأكثر إيجابية في زواج ابنتهم المبكر هو التعامل مع مسؤوليات بناء الأسرة، فإن كل من الإناث (32%) وأفراد الأسرة (21%) قد قاموا بتسليط الضوء على أن التعامل مع المسؤولية في سن مبكرة هو التأثير السلبي السائد لزواج الأطفال، كما كان عدم وجود الوعي والنضج الكافيين في الزواج من العوامل السلبية الهامة أيضاً، وذلك وفقًا لاستجابات كل من الإناث والأسرة. وفي حين اعتبر 17% من أفراد الأسرة أن «السترة» هي الأثر الأكثر إيجابية للزواج المبكر، فقد وافق ما نسبته 2% فقط من الإناث اللاتي تمت مقابلتهن على ذلك.

العائلات المستجيبة: هل تعتقدون أن الزواج تحت سن ال18 أمر إيجابي أم سلبي؟

في نهاية البحث، سُئلت المستجيبات عما إذا كنّ ينصحن بالزواج قبل سن الـ 18، فذكرت الغالبيّة (60%) أنها لا تنصح بذلك، على الرغم من أن (95%) منهنّ قد أشرن إلى رضاهنّ عن زواجهنّ.

الإناث: هل تشجعن الأخريات على الزواج تحت سن ال18؟؟

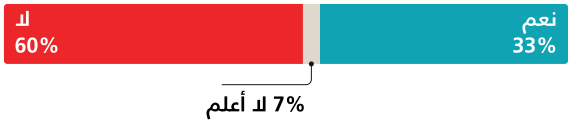

توصيات مقترحة حول تطبيق التعليمات المعدّلة لمنح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الـ 18 عاماً في الأردن

كشفت نتائج البحث أن بعض الجوانب المتعلقة بمتطلبات استثناءات زواج من هم/هنّ دون سن 18 عامًا غير واضحة أو محددة. إذ تبين أنه من أصل 11 متطلب أو شرط في التعليمات فإن 6 متطلبات تحقق مستوى عالي من الامتثال وذلك بالنظر إلى وسائل التحقق التي تم اعتمادها، وذلك فيما يخص الموافقة والإرادة الحرة والحالة الزوجية للخاطب وموافقة الوصي القانوني والمساواة في المهر ومتطلبات الفحص الطبي.

في مقابل ذلك أظهرت 4 متطلبات أو شروط إشكالية في قياس التحقق من تطبيقها، وتشمل هذه النقاط كفاءة الخاطب، عدم تأثير الزواج على التعليم، الضرورة/المصلحة. أما ما يخص المتطلب الأخير المتعلق بحضور جلسات دورات ما قبل الزواج فإن نتائج البحث أظهرت أن نحو 92% من العينة لم تحضر الدورات، ورغم أن ذلك يشكل مؤشرًا على عدم الامتثال لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن البحث تم إجراءه خلال العام 2021 أي خلال فترة الإغلاقات بسبب جائحة كوفيد19- وهي الفترة التي لم تعقد بها الدورات.

ولتحليل النتائج والخروج بتوصيات قابلة للتطبيق عقدت مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن جلسة لمجموعة نقاش مركزة ضمت ممثلين عن الجهات المعنية وعلى رأسها دائرة قاضي القضاة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني وخبراء قانونيين وتضمنت التوصيات شق يتعلق بتوصيات عامة وأخر يتعلق بالمتطلبات التي أظهر التطبيق إشكالية في الامتثال والالتزام بها التي ظهرت ضمن البحث.

1. محور الضرورة والمصلحة:

لا تحدد التعليمات الخاصة باستثناءات الزواج لمن هم/هن دون سن 18 عامًا تعريفا محددا أو للحالات التي يعتبر بها الزواج مصلحة أو ضرورة، بل بقي المفهوم عامًا.

وفق نتائج البحث فإن 60% من الأهالي قالوا إن القاضي لم يطلب وثائق تثبت الضرورة أو المصلحة من الزواج، في حين حلت العادات والتقاليد كسبب أساسي وراء الزواج بنسبة 33% من إجابات المستجيبين تليها صلة القرابة بالزوج بنسبة 19%.

التوصيات:

تنص الفقرة 3 من المادة 4 من التعليمات على «تتحقق المحكمة من الضرورة التي تقتضيها المصلحة وما تتضمنه من تحقيق منفعة أو ردء مفسدة وبما تراه من وسائل التحقق». لذلك أوصى المشاركون في الجلسة بضرورة تعريف عبارة «المصلحة» الواردة في المادة 4 إلى جانب وضع ضوابط داخلية للحالات التي يسمح بها الزواج وترميزها بما يضمن جعل الاستثناء بالحد الأدنى وأيضا الحفاظ على خصوصية وسرية الحالات.

تعديل المادة 9 من التعليمات ليصبح التحويل إلى الإصلاح الأسري إلزاميا بدلا من أن يكون اختيارا كما في النص الحالي، وتنص المادة حاليا «للمحكمة إحالة أي طلب للزواج دون 18 عاما إلى مكتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري» لتصبح كما الاقتراح «على المحكمة إحالة» بحيث تقوم مكاتب الإصلاح الأسري بدراسة اجتماعية لتوضيح الأسباب والعوامل للموافقة أو الرفض للزواج.

وفقًا للمادة (10) من التعليمات المعمول بها حاليًا فإن الإحالة إلى إدارة شؤون القاصرين إلزامية فقط في حالة رفض طلب الزواج، في المقابل أوصى المشاركون بتعديل المادة بحيث يتم إحالة الملف إلى إدارة شؤون القاصرين في حالة الموافقة بما يحقق مزيدًا من التدقيق والمراجعة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بأي ميراث قد يكون لمن هم دون 18 والتأكد من تطبيق الاستثناءات داخل حدود صارمة.

تعديل المادة 4 من التعليمات تحديدًا البند 8 والمتعلق بالفحص الطبي ليكون فحصا صحيا شموليا لجوانب الصحة الجسدية والاستعداد والصحة النفسية فضلا عن وضع النضوج الاجتماعي في عين الاعتبار.

2. محور كفاءة الخاطب:

عند تتبع الطريقة التي يتحرى بها القاضي الكفاءة الخاطب فإن الاتجاه العام والأكثر تكرارًا هي الأخذ بآراء الشهود والأقارب أو الطلب من الخاطب حلفان اليمين عند السؤال عن التزامه الديني والاجتماعي.

أما ما يخص الكفاءة المالية فإن ما يقرب من نصف أولياء الأمور الذين تمت مقابلتهم أفادوا أن القاضي لم يتأكد من أن الزوج يتمتع بالكفاءة المالية أو أنه يستطيع توفير منزل. كما قال أكثر من نصف الآباء أن الزوج لم يثبت قدرته المالية.

ووفق نتائج البحث فإن 49% من العينة التي تمت مقابلتهم كانوا يعيشون في سكن مشترك مع عائلة الزوج أو والديه، بينما كان 47% يستأجرون منزلهم المستقل. أفاد 4% فقط من أفراد العينة بأنهم يمتلكون منازل خاصة بهم.

وخلال الجلسة النقاشية أثار الحضور إشكالية نموذج تقديم طلب الحصول على الإذن بالزواج لمن هم دون 18 المنشورة على الموقع الإلكتروني لدائرة قاضي كون النص الحالي يتضمن إقرارا من الطفلة بكفاءة الخاطب ووجود مصلحة لها من الزواج، معتبرين أن الصيغة الحالية تحوي على «عوار» كون نموذج الطلب بتطلب إقرارا من الفتاة بكفاءة الخاطب وتحقق المصلحة بالزواج..

توصيات:

- إضافة الكفاءة النفسية إلى تعريف كفاءة الخاطب، وتعزيز مكاتب الإصلاح الأسري بأطباء وأخصائيين نفسيين لتحديد كفاءة الخاطب نفسيًا، وليس حصر التعريف بما نصت عليها أحكام المادة 21 من قانون الأحوال الشخصية، وتشترط المادة 21 لزوم الزواج أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة في التدين والمال، وكفاءة المال أن يكون الزوج قادراً على المهر المعجل ونفقة الزوجة، في حين أوصى المشاركون بإضافة الكفاءة النفسية.
- وضع نظام الأتمته الجاري تطويره حاليا في دائرة قاضي القضاة ضمن تعليمات خاصة لضمان اعتبار أتمته الإجراءات الخاصة بزواج من هم/هن دون سن 18 إلزامية لجهة التأكد من الكفاءة للخاطب (عدم المحكومية، الكفاءة المالية، القدرة على الإنفاق، الفحص الطبي، الضمان الاجتماعي، الملكيات وغيرها) وعدم الاكتفاء بالشهود والأقارب أو الحديث الشفهي مع القاضي.
- ضرورة مراجعة وإعادة صياغة نموذج تقديم طلب الحصول على الإذن بالزواج لمن هم دون 18 المنشورة على الموقع الإلكتروني لدائرة قاضي كون النص الحالي يتضمن إقرارا من الطفلة بكفاءة الخاطب ووجود مصلحة لها من الزواج وهو أمر يجب أن تتحراه وتقرره المحكمة لا أن تقر به الفتاة.

3. محور التعليم:

وفق إجابات الفتيات فإن غالبية الإناث اللواتي تمت مقابلتهم وبنسبة 68% انتظمن بالتعليم قبل الزواج، لكن 8% فقط منهن واصلن التعليم بعد زواجهن، أي أن 92% من الفتيات تسربن من المدرسة بعد الزواج، وتدلل هذه النتائج على الافتقار لأليات المتابعة ما بعد الزواج فضلا عن غياب تدابير المساءلة في حال عدم الالتزام بالتعهدات الخاصة بالتعليم.

التوصيات:

- الربط الإلكتروني مع وزارة التربية والتعليم لتحديد واقع الطلبة المتسربين والأداء المدرسي، ووضع التدخلات اللازمة لضمان عدم التسرب المدرسي واستكمال التعليم.
- توفير الضمانات لحماية حقهم في التعليم المدرسي، وإيجاد آلية توفر خيارات تعليم مرنة تتناسب مع الوضع الاجتماعي والمسؤوليات الملقاة على الفتيات المتزوجات في سن المدرسة.
- رفع الوعي بتبعات زواج الأطفال بين طلبة المدارس والجامعات من خلال النشاطات المدرسية والمساقات الجامعية حول الزواج والتبعات الصحية والاجتماعية والنفسية لزواج الأطفال، وتعريف الطلبة بسبل التبليغ عن الزواج القسري.

4. محور الشرط/ العقد:

رغم أن قانون الأحوال الشخصية ينص على أن للفتاة حرية وضع شروطها الخاصة في عقد الزواج، إلا أن 90% من المستجيبات لم يقمن بإضافة أي شروط في العقد. وقد تكون عدم المعرفة الكافية بأهمية الشروط أو عدم القناعة بجدواها سببًا لعدم وضع الغالبية لاي شروط في عقد الزواج.

التوصيات:

- تعريف الفتيات وأسرهن بإمكانية وضع شروط ضمن عقد الزواج بما فيها استكمال التعليم المدرسي والجامعي، وتحديد مكان السكن وغيرها.
- تضمين التعليمات لنص بـ "التعويض المادي» في حال أدى الزواج لإلحاق الضرر بالفتاة بناء على تقرير خبراء، خصوصا في الحالات التي تنتهي بالانفصال (بغض النظر عن عمر الفتاة عند الانفصال) بما يضمن تحقيق العدالة.

5. محور دورات ما قبل الزواج

للسماح بالزواج دون سن الـ 18 عامًا، نصت المادة (8) من التعليمات على وجوب حضور الزوجين دورة ما قبل الزواج المقدّمة من قبل الدائرة القضائية. ومع ذلك، أكد 6 فقط من بين 75 مشاركًا أنهم قاموا بحضور هذه الدورات. ولقد أبلغ أولياء الأمور عن نتائج مماثلة، حيث صرح ما يقرب من 88% أن بناتهم لم يحضروا دورات ما قبل الزواج. ويبدو أن تدني المشاركة في الدورات كان مرده إجراء البحث خلال العام 2021 والذي شهد إغلاقات بسبب جائحة كوفيد19-.

التوصيات:

- في حين يعتبر حضور الدورات ما قبل الزواج خياريًا لمن هم فوق 18 عامًا ووجوبياً لمن هم دون ذلك، فإنه من المهم تطوير برنامج تدريبي خاص يراعي خصوصية الفئة العمرية 15 إلى 18 عامًا واحتياجاتها.
- أن يكون تصميم البرنامج التدريبي قابلا للتطبيق وجاهيًا وعن بعد يضمن ديمومته حتى في حالات الطوارئ وإمكانية تنفيذه في الحالات التي يصعب بها الوصول الى مركز التدريب.

توصيات عامة:

- إتاحة المزيد من الإحصاءات والمعلومات من الجهات الرسمية المعنية بما يسمح بمزيد من الدراسة والتحليل لظاهرة زواج الأطفال وتمكن من تصميم التدخلات المناسبة وتوصيات تعديل السياسات. ويشمل ذلك أيضًا إجراء دراسات معمقة (نوعية وكمية) لتقييم جدوى التدخلات والسياسات وبما يتيح تصميم التدخلات المستقبلية بناءً على الأدلة والتجربة.
- نظرًا الى الجوانب المتعددة التي يجب التحقق منها من قبل القاضي أو المحكمة وفقًا للتعليمات أوصى المشاركون بضرورة تشكيل لجان متخصصة من قبل أصحاب الاختصاص والخبراء لتغطية الجوانب المختلفة (الكفاءة، الصحة، التعليم، غيرها) لمساندة القاضي ومراجعة الطلب والتحقق المبدئي من انطباق شروط التعليمات ورفعها للقاضي المعني.

Save the Children Jordan

Mecca St. Amman, Jordan 180

T: +962 (6) 5538822 /4/5/6

savechildrenjor

Save the Children
إنقاذ الطفل